قضايا

ثمّة حديث اليوم عن عقد مؤتمر تأسيسي يعيد صوغ دستور حديث للبنانيين. والسؤال الذي يقضّ مضاجع كثيرين: هل يُعاد بناء لبنان جديد على قاعدة الاعتراف الدستوري بجميع طوائفه، وبأن لبنان بلد متعدّد الطوائف؟ أم يؤسّس على قاعدة عدم الاعتراف الدستوري بالطوائف والمذاهب، بل السير نحو دولة عصرية يكون فيها للقوانين العَلمانية الشأن الأساس في إدارة الحياة السياسية. هنا الجزء الثاني والأخير من قراءة للكاتب صقر أبو فخر حول هذه الأسئلة وغيرها

عن شرذمة الشعب وشراسة الطوائف وواحدية الدولة

أفكار قديمة للبنان جديد [2/2]

صقر أبو فخر

شاب لبناني يركض بين إطارات محترقة قرب بيروت في 2020/1/14 (فرانس برس)

يتابع الكاتب اللبناني صقر أبو فخر في هذا الجزء الثاني والأخير، الحديث عن إشكاليات «الهوية اللبنانية» بعدما تحدث سابقا عن الاختلافات العميقة والثنائيات «المهلكة» التي تحكم لبنان ونخبه، وبعدما استعرض الخيارات المتاحة أمام اللبنانيين للخروج من الحلقة المفرغة التي يدور بها وطنهم، مبينا أنه «لا توجد خياراتٌ أمام اللبنانيين للخروج من صراعاتهم الطائفية إلا بتأسيس دولةٍ فوق الطوائف، أي دولة عَلمانية ديمقراطية قائمة على فكرة المواطنة المتساوية والحريات».

لا هوية مشتركة

لا توجد هوية مشتركة للجماعات اللبنانية، ولم يتمكّن اللبنانيون، طوال مئة عام، من تطوير هوية شاملة وموحّدة لهم وجامعة لأشتاتهم، فبعضهم يعرّف نفسه عربيا، وبعض آخر يعتبر نفسه غير عربي، وهناك مَن يؤمن بأنه سوري، فيما يعتقد آخرون أنهم من «الجنس الفينيقي». وثمّة مَن يعيد نَسَبه إلى السريان، وآخرون أكراد أو أرمن أو شركس أو عجم أو أرناؤوط أو أفارقة أو يونان. وقلة من هذه الجموع مَن يلتزم الوطنية اللبنانية ذات البعد العربي. وقد فشل الكيان اللبناني في تأسيس هوية تاريخية وثقافية جامعة، مثلما فشل في عملية الاندماج الوطني على قاعدة المساواة، وهذا متوقع منذ جرى فصل لبنان عن سورية بعملية استعمارية قيصرية في سنة 1920 خلافاً لإرادة أبناء هذه البلاد. وحتى الرموز التقليدية للدولة اللبنانية الناشئة، لم تتمكن من أن تحوز احترام الفئات الطائفية المختلفة. فالأرزة، وهي شعار الدولة، يُسميها الموارنة الجبليون «أرز الرب»، فيما كان السُنة في المدن الساحلية يصفونها تهكماً بـ«القرنبيطة». وعلى هذا المنوال، يحَظى العَلَم والنشيد الوطني بالاحترام في بعض المناطق، فيما تجري السخرية منهما في مناطق أخرى تبعًا للانتماءات الطائفية. واللافت أن تمثال فخر الدين المعني الذي جعله الموارنة ومؤرّخوهم أميرًا وبطلاً قوميًا، قد جرى تفجيره في بلدة بعقلين الشوفية، وهي بلدته الأصلية، قبل أن يعود التيار الجنبلاطي الذي كان يكره فخر الدين، إلى القبول به وبأسطورته المخترعة وخرافات تاريخه المزيّف (راجع: صقر أبو فخر، الخرافة والتزوير والسجّل المبين لحكاية فخر الدين، العربي الجديد، 2020/9/29).

لبنان اليوم ليس دولة، ولم يكن على هذا النحو في أي يوم؛ كان أشبه بمكان جغرافي تتعايش فيه القنافذ المتحفزة، أي الطوائف، وتتناقر. فحين يكون هناك ازدهار ومنافع وثروات وسلطات موزعة بالتراضي، تتقارب القنافذ بعضها من بعض، وتتجمع وتتحاور وتتفاهم. وحين تقل مصادر الثروة، ويبدأ التزاحم والتنافس على البقايا، لا تتورّع تلك القنافذ عن إشعال الحروب من أجل البقاء. وقد حافظ لبنان هذا، طوال خمسينيات القرن العشرين وستينياته وسبعينياته، على صورة زائفة كبلد مزدهر وديمقراطي وفيه حريات كثيرة، وجرى ترويجه سويسرا الشرق، وأنه يشبه المنزل الجميل المشغول بعناية وتنميق. لكن، كان هناك، في الوقت نفسه، قبو كبير خفي في ذلك المنزل تعيش فيه شياطين لا حصر لها من عفاريت المال والنهب والفساد والتجارة غير المشروعة وخلايا الاستخبارات ووكلاء تصدير السلاح واستيراده.

استعصاء المخارج

لا مخرج للبنان ولشعبه، وحتى لطوائفه، إلا ببناء دولة عَلمانية ديمقراطية على قاعدة المواطنة المتساوية. وكل ما كان يُزعم ويُحكى عن لبنان الديمقراطي القديم هو دعاية وتزييف للتاريخ القريب، فالنظام البرلماني اللبناني قبل اتفاق الطائف الموقّع في سنة 1989 كان رئاسيًا، والديمقراطية فيه شكلية، فيما الحريات كانت وافرة. فالديمقراطية تعني، أولاً وقبل أي شيء، المساواة. أما في لبنان فلم يكن ثمّة أي مساواة، حيث السُني، على سبيل المثال، لا يستطيع أن يكون رئيسًا للجمهورية أو قائدًا للجيش أو رئيسًا لمجلس النواب أو رئيسًا لمجلس القضاء الأعلى. وعلى منواله تكون حال الشيعي والدرزي والكاثوليكي والأرثوذكسي، ولهؤلاء مقاعدهم المخصوصة، لأن الحصص مقسومة سلفًا، والمناصب مرسومة بدقة. وكلما حاولت هذه الطائفة أن تمدّ يدها إلى حصة تلك الطائفة، بقوة التغلب أو بالغلبة العددية، انقلبت الأمور حرباً.

لم يكن النظام اللبناني ديمقراطيًا ألبتة، بيد أن ما امتاز به ذلك النظام على النظم العربية الأخرى هو شيوع الحريات فيه، وهي حرّيات غير أصلية، بل مشتقة من تعدّد الطوائف حيث لكل طائفة رأي أو آراء. وقد رعى زعماء الطوائف الديكتاتوريون تلك الحريات التي كانت تلائم تدفق الأموال العربية والسياح العرب. وفي التاريخ اللبناني القريب تجربة ذات دلالة فائقة الأهمية هي تجربة أنطون سعادة الذي تواطأ الجميع عليه وعليها، فاغتالوه في سنة 1949 بنذالة. لماذا؟ لأنه، بكل بساطة، تجرّأ على الدعوة إلى العَلمانية في بلد أسّسه الاستعماران، الفرنسي والانكليزي، على قاعدة الطوائف الدينية؛ ولأنه دعا إلى الوحدة السورية في بلد تَنازَع أهلُه طويلاً في الموقف من الوحدة السورية، ثم استقرّ معظمهم على القبول بهذا الكيان؛ ولأنه ناصب الصهيونية العداء المطلق في بلدٍ كانت إحدى وظائفه المضمرة حماية أمن «دولة اليهود» في فلسطين، فلم تتحمّله الطوائف الذئبية في لبنان، واحتجّت عليه بالتمرّد المسلح الذي قاده في سنة 1949 ضد طائفية نظام بشارة الخوري – رياض الصلح وفساد عهدهما، فاعتُقل بخسّة، وحوكم وأُعدم خلال ساعات، وكانت تلك جريمة واضحة تطابق جرائم العصابات لا جرائم الدول.

تدل هذه التجربة على شراسة الطوائف واستعدادها للقتال دائمًا. لكن الانهيار اللبناني المروّع الذي تَسارع في عام 2019، ويكاد يُنهك جميع أبناء الطوائف، ويجعل لبنان بلداً قاحلاً تماماً، ربما يؤسّس وعيًا جديدًا (وهو ما ليس واضحًا حتى الآن ومشكوكًا فيه في المستقبل)، أو أن يطوّر قوة إرغامية لإجبار الطوائف وزعمائها على السير الحثيث نحو مخرج يقي اللبنانيين الحرب الأهلية مجدّدًا. والمَخرَج واضح تماماً: دولة ديمقراطية عَلمانية غير فيدرالية، ومجتمع واحد متعدّد الديانات، أي شعب واحد ومواطنون متساوون، ودولة واحدة عادلة وراعية. ولا يمكن تطبيق هذه الفكرة إلا بقوة الدولة وقوانينها الموحّدة للجميع، كقانون الأحوال الشخصية حيث لا يُعتد بشرائع الطوائف، بل بقوانين الدولة. وبعد ذلك ليذهب مَن يريد الزواج مثلاً إلى الكاهن ليبارك له زواجه في الكنيسة، أو إلى الشيخ ليزكي هذا الزواج، لكن، بعد أن يكون قد تزوج أمام هيئة عامة رسمية. وعلى هذا الغرار، يجب أن يكون قانون الأحزاب، بحيث لا يكون ثمة مجال لتأسيس أحزاب طائفية، وإلا سيصبح لدينا حزب الإخوان المسلمين (وهو موجود) وحزب للإخوان الشيعة، وحزب للإخوان الموارنة، وحزب للإخوان الدروز .. وهكذا. فالأحزاب إما أن تكون وطنية أو لا تكون. وفوق ذلك، لا مجال للأحزاب الإثنية، حيث لا يجوز تأسيس حزب كردي خالص أو حزب شركسي أو أرمني أو فارسي يكون وقفًا على إثنية معينة من دون سائر المواطنين.

حنّا أسوأ من شقيقه حنين

لا تبدو إرادة الخروج من قواقع الطوائف قوية في لبنان، بل التعصب المذهبي والكراهية الطائفية هما الأعلى صوتًا. والتطلع إلى الفيدرالية على أساس طائفي بات تطلّعًا لا يخجل منه دُعاته (راجع أدبيات المؤتمر الدائم للفيدرالية وأمينه العام ألفرد رياشي). ومن الصعب جدًا تطبيق الفيدرالية في لبنان من دون المرور بمعمودية النار والدم، أي الحرب الأهلية. ثم إن ضعف إرادة الخروج من مَعازل الطوائف، علاوة على ضمور التفكير العلماني، يعودان أساسًا إلى انكماش الأنتلجنسيا اللبنانية منذ نحو نصف قرن تقريبًا، أي منذ اندلاع الحرب الأهلية، وعجز تلك الأنتلجنسيا عن انتزاع موقع لها ولأفكارها. ومع أن الحرب الأهلية طوت حقبة العنف المباشر، إلا أن لبنان صار قاحلاً، وما عاد هناك مفكّرون لبنانيون مناضلون نذروا أفكارهم وأنفسهم لتطوير لبنان بصورةٍ تختلف، من بابه إلى محرابه، عن صورة لبنان القديم الذي لم يكن غير ميدان مبارزةٍ بين الطوائف التي تتقاتل باستمرار على السلطة والثروة. ومع انكماش الأنتلجنسيا التاريخية ذات التطلّعات الثورية، برزت النخب اللبنانية الجديدة التي تعلمت في جامعات أوروبا وفرنسا وأميركا، واكتسبت خبراتٍ شتى في عوالم المال والمقاولات والإدارة والاقتصاد، لكنها ظلت نخبًا تابعة وذليلة، تتطلع لا إلى لبنان ديمقراطي علماني، بل إلى اكتساب الثروة والمكانة أولاً وأخيراً. فالواحد من هذه النخب كان يذهب إلى أوكسفورد أو كيمبردج أو هارفارد أو برنستون ليتعلم ويكتسب الخبرات. وحين يعود إلى بلده، فإن أول ما يقوم به هو الذهاب إلى زعيم طائفته ليؤمّن له وظيفة راقية في الدولة اللبنانية، كمدير عام مثلًا، أو أستاذ في الجامعة، أو سفير، وربما يصبح نائبًا أو وزيرًا، ثم ينضم إلى حزب الزعيم، أو يصبح من أتباعه المطيعين. وهذه النخبة شديدة السوء وفاسدة، وفاشية في معظم الأحيان. وبهذه الصفات، تؤدي دورًا بالغ الانحطاط، إذ تشكل وسيطًا بين الفئات الشعبية وزعماء الطوائف، ولا تكلّ عن امتداح سياسات الزعيم وتبرير فساده وسلوكه، خصوصًا أنها تمتلك عُدّة إقناعية قوية جرّاء تعليمها وخبراتها.

النخب اللبنانية، إلا القليل منها بالطبع، أسوأ من زعمائها. والأنتلجنسيا الثورية المناضلة تكاد تندثر. والطبقات الشعبية، بما في ذلك فئاتها المتعلمة والطموحة، غارقة في هَوَسها الديني وانغلاقها وتعصبها، وواقعة تحت سيطرة رجال الدين الجهلة ورجال السياسة الحمقى ورجال الأعمال اللصوص. ولهذا، الخروج من مستنقع الانحلال الراهن مسألة تكاد تساوي الاستحالة، وتكاد تعادل المعجزة.

لقد اندثر لبنان الذي عرفناه جيدًا جرّاء خبال زعمائه وانحطاط قادته، وها نحن عاجزون عن رؤية لبنان الجديد الذي يتململ في مخاض أليم ولا يولد. وأشكّ شكًا عظيمًا في إمكانية انبثاق لبنان جديد أفضل من لبنان القديم الذي كان مجرّد ميدان للمشكلات التي لا تنتهي، ولتنازع الجماعات؛ فالطوائف لا تؤسّس أمة، بل تدمّرها.

(كاتب عربي)

> لا توجد هوية مشتركة للجماعات اللبنانية، ولم يتمكّن اللبنانيون، طوال مئة عام، من تطوير هوية شاملة وموحّدة لهم
>
> لا مخرج للبنان ولشعبه، وحتى لطوائفه، إلا ببناء دولة عَلمانية ديمقراطية على قاعدة المواطنة المتساوية

سقوط النخب

مع أن الحرب الأهلية طوت حقبة العنف المباشر، إلا أن لبنان صار قاحلا، وما عاد هناك مفكرون لبنانيون مناضلون نذروا أفكارهم لتطوير لبنان بصورة تختلف عن صورة لبنان القديم الذي لم يكن غير ميدان مبارزة بين الطوائف التي تتقاتل باستمرار على السلطة والثروة. ومع انكماش الأنتلجنسيا ذات التطلّعات الثورية، برزت النخب الجديدة التي تعلمت في الغرب، واكتسبت خبرات في عوالم المال والإدارة... لكنها ظلت نخبا تابعة تتطلع لا إلى لبنان ديمقراطي علماني، بل إلى اكتساب الثروة والمكانة.